

مجلس الأمن

السنة السبعون

مؤقت

الجلسة ٧٤٣٦

الثلاثاء، ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٥، الساعة ١٠/٤٥

نيويورك

الرئيس	السيدة قعوار	(الأردن)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كاتارسكيي
	إسبانيا	السيد أويارثون مارتشيسي
	أنغولا	السيد غاسبار مارتنز
	تشاد	السيد شريف
	شيلي	السيد باروس ميليت
	الصين	السيد تساو يونغ
	فرنسا	السيد لاميك
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد راميريث كارنيو
	ليتوانيا	السيد باوبليس
	ماليزيا	السيد إبراهيم
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ويلسن
	نيجيريا	السيدة أوغوو
	نيوزيلندا	السيد تاولو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيسون

جدول الأعمال

الحالة في كوت ديفوار

رسالة مؤرخة ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) بشأن كوت ديفوار (S/2015/252)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

1512071 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في كوت ديفوار

رسالة مؤرخة ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) بشأن كوت ديفوار (S/2015/252)

الرئيسة: وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل كوت ديفوار إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2015/288، التي تتضمن نص مشروع قرار مقدم من فرنسا.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2015/252، التي تتضمن رسالة مؤرخة ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) بشأن كوت ديفوار.

المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. أطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، الأردن، إسبانيا، أنغولا، تشاد، شيلي، الصين، فرنسا، جمهورية فنزويلا البوليفارية، ليتوانيا، ماليزيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيجيريا، نيوزيلندا، الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيسة: حظي مشروع القرار بتأييد ١٥ عضوا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٢١٩ (٢٠١٥).

أعطي الكلمة الآن لممثل كوت ديفوار.

السيد واتارا (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية): خلال عملية المفاوضات، لاحظ وفد بلدي الموقف الحذر بشكل ملحوظ لأعضاء المجلس فيما يتعلق بالحاجة إلى إضفاء المزيد من المرونة على نظام الجزاءات المفروضة على كوت ديفوار، خاصة وأن البلد يدخل المرحلة النهائية المفضية إلى إجراء الانتخابات العامة في عام ٢٠١٥.

إن كوت ديفوار تود أن تؤكد للمجلس أن حكومتها سوف تبذل قصارى جهدها لضمان أن تجري الانتخابات القادمة، التي سوف تكون مفتوحة وشفافة وشاملة للجميع، في بيئة سلمية. وأستطيع أن أؤكد بالفعل أن اللجنة الانتخابية المستقلة منعقدة بكامل أعضائها ومع الأحزاب السياسية، وتواصل انخراطها على المستوى المحلي، وكذلك هنا في نيويورك، حيث نستعد لاستقبال وفد من اللجنة. وستواصل اللجنة تحديث قوائمها الانتخابية. ومن المتوقع حصول الأحزاب السياسية على الدعم المالي في إطار الحملة الانتخابية، وتعمل القوات الجمهورية لكوت ديفوار، في تعاون وثيق مع عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، على تأمين العملية الانتخابية برمتها، بما في ذلك نقل المحاضر الموجزة.

ويحيط وفد بلدي علما بالقرار ٢٢١٩ (٢٠١٥) الذي اعتمد للتو. ونلاحظ أنه مطابق من جوانب عدة للقرار ٢١٥٣ (٢٠١٤)، الذي أقر فيه المجلس بالإجماع بأنه لا يمكن إنكار أن الحكومة الإيفوارية قد حققت تقدما ميدانيا. لذلك، تنتاب وفد بلدي مشاعر متباينة، ولكن نظل نأمل بروح بناءة في أن يتمكن المجلس خلال الجلسة المقبلة المخصصة للجزاءات المفروضة على كوت ديفوار، من إجراء تقييم، واتخاذ قرار يعكس بحق الجهود التي بذلتها سلطات بلدي.

وعلى الرغم من هذه المشاعر، يرحب وفد بلدي بالتقدم الكبير الملحوظ في ديباجة القرار بشأن السلام والأمن، وخاصة فيما يتعلق بتنفيذ إصلاح القطاع الأمني، وبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والجهود التي تبذلها الحكومة في مجالي العدالة والمصالحة الوطنية. وفيما يخص عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن، من المهم أن نلاحظ أنهما قد حظيا دائما بالدعم السياسي العلني للسلطات الإيفوارية، وأن معدل تنفيذ العملية حتى الآن هو أعلى بكثير من مجمل معدل التنفيذ على مستوى القارة ككل. وشهدنا تنفيذ ٧٨ في المائة من عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، و ٩٠ في المائة في مجال الإصلاحات العاجلة لقطاع الأمن.

وإذ تدرك حكومتي أن العديد من التحديات في انتظارها، خاصة في مجال السلام والأمن والاستقرار، فإنها لن تدخر جهدا لجعل سكان كوت ديفوار يشعرون بهذه الدينامية والأمل الذي تعززه، في حياتهم اليومية. إن السلام والأمن واقعان واضحان في كوت ديفوار، وتعتزم السلطات القيام بكل ما في وسعها لتعزيز المكاسب التي يتيحها مناخ السلام، وهو أمر حيوي للغاية لتطور أي بلد، مع الامتثال بطبيعة الحال، لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد مجددا التزام حكومة كوت ديفوار، بالتعاون المخلص والكامل مع مجلس الأمن وآلياته المختلفة، من أجل تمكين بلدي من مواجهة جميع التحديات الماثلة أمامه، بما في ذلك حماية شعبنا وتعزيز أمن الحدود. وبقيامه بذلك، سيسهم بلدي في الجهود الرامية لتأمين المنطقة دون الإقليمية في مواجهة العدد المتزايد من التهديدات الإرهابية، مثل الحركات الجهادية في مالي، وبوكو حرام في نيجيريا. ومن هذا المنطلق، سوف نحتاج لمواصلة وسم وتعقب جميع الأسلحة والذخائر الأخرى، وقبل كل شيء، الإصرار بلا كلل على التدريب وبناء القدرات في مجال إدارة المخزونات وأمنها.

وفي ضوء التقدم الملحوظ الذي أشار إليه تقرير فريق الخبراء في مجالات الأمن ونزع السلاح وجمع ووسم الأسلحة، فإننا بحاجة إلى النظر بجدية في الرفع الكامل للجزاءات. وأنا أدعو أعضاء المجلس إلى تأييد هذه المبادرة، نظرا لأنه من وجهة نظر رئيس جمهورية كوت ديفوار، فإن كوت ديفوار ليس لديها رغبة في البقاء تحت الحصار لفترة أطول. كما أدعو المجلس إلى مواصلة بذل جهوده، من أجل السعي لتخفيض أفراد عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، الذي بدأ بالفعل، بهدف الانسحاب الكامل بحلول أوائل عام ٢٠١٧. وستثار وتناقش هذه المسائل لا محالة، في أعقاب الانتخابات الرئاسية المقرر عقدها خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر.

إن كوت ديفوار تعمل جاهدة. وتعتزم استعادة ازدهارها السابق، وقبل كل شيء، صورتها كقطب من أقطاب الاستقرار والنمو الاقتصادي في المنطقة دون الإقليمية لغرب أفريقيا.

الرئيسة: لا يوجد المزيد من الأسماء المدرجة في قائمة المتكلمين.

وقبل رفع الجلسة، أود أن أعرب عن خالص تقدير وفد الأردن لأعضاء المجلس، وخاصة زملائي الممثلين الدائمين وموظفيهم، وللأمانة العامة على مجمل الدعم الذي قدموه لنا. وفي الواقع، كان هذا الشهر شهرا حافلا بالأعمال، ولم ينته بعد. لكننا توصلنا إلى توافق آراء حول العديد من القضايا الهامة في نطاق اختصاصنا. وما كنا لنقوم بذلك، لولا العمل الشاق والدعم والإسهامات الإيجابية لكل وفد، ولممثلي الأمانة العامة وجميع موظفي خدمات المؤتمرات المعنيين. ونحن ننهي رئاستنا، أود بالنيابة عن المجلس، أن أتمنى النجاح لوفد ليتوانيا خلال شهر أيار/مايو.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٥.